الفصل الثاني

جذور الصراع فى دارفور

تمهيد :

فى الفصل الأول تناولنا تاريخ دارفور ، والمراحل التاريخية التى مر بها الإقليم مرورًا بأشهر السلطنات التى قامت فى الإقليم ومنها سلطنة الفور . كما تم وضع دارفور تحت الحكم المصرى . وكيف أصبحت جزءًا من أراضى السودان فى عام ١٩١٦م . وطبيعة الإقليم خلال هذه الفترة .

أما موضوعات الفصل الثانى فسوف نتناول جذور الصراع فى دارفور ونبتدئ الكلام فيه عن أطراف الصراع وهم حركتا التمرد فى الإقليم : جماعة تحرير السودان ، وجماعة العدل والمساواة . ومجموعة الجنجويد والحكومة السودانية .

كما يتناول الفصل تطور الصراع فى الإقليم . وكيف بدأ الصراع ، وما هى تداعياته ؟ كما يتناول الفصل أيضًا إجراءات حكومة السودان فى سبيل استيعاب الأزمة .

١ ـ أطراف الصراع فى دارفور

يمثل أطراف النزاع فى دارفور حركتين هما جبهة تحرير السودان ، وجماعة العدل والمساواة ، وهما من قبائل إفريقية ويمثلان الجانب المتمرد ضد حكومة السودان . والطرف الثالث فى النزاع هو مجموعة الجنجويد والمختلَف فى أصولهم . هل هم عرب أم من الأفارقة ؟

وتختلف جماعتا التمرد من حيث توجههما السياسى ، ولكنهما يتفقان من حيث رغبتهما فى الحصول على مكاسب سياسية ، واقتسام الثروة ، أسوة بما جرى فى اتفاق الحكومة السودانية مع متمردى الجنوب ، ونحاول أن نستعرض كل مجموعة من مجموعات الصراع فى دارفور ، لكى نقف على أهم مبادئها وطرق تعاملهم مع الأزمة .

١ـ جبهة تحرير السودان [١] :

نشأت هذه الحركة فى عام ٢٠٠٣م على يد مجموعة من الشباب ينتمون إلى قبائل إفريقية وهى الفور ، الزغاوة ، المساليت. وقد قاموا برفع السلاح ضد ما أسموه بالتهميش الاقتصادى والاجتماعى والذى يعانيه الإقليم .

وقد قامت هذه الجماعة بالاتصال بجون قرانق زعيم التمرد فى الجنوب ، واجتمعوا به فى بلدة رومبيك فى بدايات عام ٢٠٠٣م . وقد تأثرت الجماعة بفكر جون قرانق حتى أنهم غيَّروا اسمهم من حركة تحرير دارفور إلى اسم جديد وهو حركة تحرير السودان تيمنًا باسم حركة جون قرانق والمسماة بالحركة الشعبية لتحرير السودان ، حتى فى الأهداف تبنت الجماعة فكر جون قرانق ، والذى كان يدعو إلى قيام سودان علمانى، ديمقراطى ، موحد .

وقد حدث نزاع بين جبهة تحرير السودان بين الزعماء بسبب اختلافاتهم القبلية . ومن أشهر الأحداث التى تدل على هذا الانقسام قيام (مناوى) بتحويل شحنة من الأسلحة قدمها جون قرانق لقبيلة الفور إلى قبيلة الزغاوة . على الرغم من الاتفاق بينهما على توحيد العمل ، كما قامت قبيلة الزغاوة بشن هجوم على جبل مَرَة لانتزاع السيطرة من عبد الواحد نور ، لكن الهجوم توقف نتيجة ضغط من إريتريا .

(١) عن جبهة تحرير السودان : انظر البيان التأسيسى

٢ـ جماعة العدل والمساواة [١] :

يرأس هذه الجماعة طبيب سودانى اسمه خليل إبراهيم ، وقد شُكِّلت هذه الجماعة فى عام ٢٠٠٣م . وطبقًا لبيان تشكيلهم يعتبرون أن جذور مشكلة دارفور هى فى الأصل سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، كما يعارضون احتكار الشماليين للسلطة حيث قالوا أن من أصل ثمانمائة وظيفة افتتاحية فى إدارة البلاد عام ١٩٥٥م بعد خروج الاستعمار الإنجليزى. سيطر الشماليون على سبعمائة وثمان وثمانين وظيفة ، وهو الذى أدى فى نظرهم إلى تهميش الأقاليم .

كما حدد البيان التأسيسى لهذه الجماعة الشكل الذى تسير عليه حركة العدل والمساواة بأنها حركة ثورية ، اجتماعية تسعى لإحداث تغيير شامل فى البنى الاجتماعية والاقتصادية ، ونظم الحكم ، وتجديد القيم الثقافية وإخضاعها بالعلم والمعرفة .

كما حددت الوثيقة أهم مبادئ الحركة ، وهى :

١ - إقامة عمل الحركة على قيم الصدق والشفافية والمحاسبة .

٢ - عدم التمييز بين عضوية الحركة على أساس الدين أو العِرْق أو اللون أو النوع أو الخلفية الاجتماعية .

٣- الاعتراف بالتنوع الإثنى فى السودان والتنوع الدينى والثقافى والاجتماعى باعتبار أن الاعتراف بهذه التنوعات يؤدى إلى صيغة سياسية مثل التعايش السلمى .

٤ - الالتزام بقواعد العدل ، والمساواة ، والحرية ، والديمقراطية ، وسيادة حكم القانون ، وكفالة حقوق الإنسان .

٥ - مسئولية الدولة الكاملة عن مصالح شعبها فى إطار مشاركتهم الفعالة .

---

(١) البيان التأسيسى لجماعة العدل والمساواة .

كما حددت وثيقة البيان التأسيسى للحركة أهدافها وهى إحداث تغيير جذرى فى السياسة والمجتمع والأخلاق ، وإيجاد مجتمع حديث قائم على العلم . السماح بحرية الاعتقاد والديانات والثقافات . إنهاء كافة أنواع الاضطهاد من تهميش سياسى أو استغلال اقتصادى ، وتحقيق العدل والمساواة والحرية ، وسيادة حكم القانون ، وسيادة حقوق الإنسان . القسمة العادلة للسلطة الاتحادية بين أقاليم السودان بداية على مستوى جميع الولايات . القسمة العادلة للثروات بين أقاليم السودان . إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية لاستيعاب التنوع الثقافى والإثنى ، مع إبعادها عن معتركات السياسة وتحييدها .

أما عن وسائل الحركة فطبقًا للائحة تأسيس الحركة هى الحوار الوطنى بين كافة الأطياف السودانية للوصول لرؤية مشتركة . اتباع سياسة التعبئة السياسية للشعب باستخدام وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف التى من أجلها أُنشئت الحركة . استخدام الكفاح المسلح ضد عنف الدولة فى زعمهم . قيام ثورة شاملة .

كما من الأساليب التى تستخدمها الحركة هى قيادة مساومة تاريخية للعمل على إرساء اتفاق تاريخى ، ولعل قبول هذه الحركة اتفاق أبوجا دليل على توجههم . أو عقد اجتماعى يكفل لكل قوى السودان أن تصل لاتفاقات من خلال تنازلات متبادلة لوقف إهدار طاقات المجتمع .

ويتضح من استعراض بيان الجماعة التأسيسى أنها تفضل الأسلوب العلمانى ، وأنها تتبع أسلوب المساومة فى تحقيق أهدافها . كما تنادى بتقسيم الثروة .

وعند المقارنة بين الحركتين يتضح لنا أن إحداهما أقوى عسكريًا وهى جماعة تحرير السودان ، وجماعة العدل والمساواة لها برنامج واضح وتدعو لإعادة هيكلة السلطة ، مع تقسيم البلاد لست ولايات ، والتناوب على منصب الرئاسة ، بينما تركز حركة تحرير السودان على إقليم دارفور فقط . وترتبط جماعة العدل والمساواة بمتمردى شرق السودان، والجماعات المتمردة فى الجنوب ، وشمال وادى النيل .

وقد دخلت الحركتان فى صراع بسبب اختلافهم فى تناول الأمور . وهذا يعيق عملية التسوية السياسية فى الإقليم ، ومن مظاهر هذا التفكك والانقسام قيام اشتباكات مسلحة بين الجماعتين . وقيام حركة تحرير السودان بمهاجمة قوافل الإغاثة الدولية .

الجنجويد :

يكاد لفظ الجنجويد يتحول إلى أسطورة ، حيث تشير إليهم دائمًا أصابع الاتهام بأنهم المسئولون عن اشتعال الصراع فى الأقاليم ، وأنهم هم وراء تعقُّد مشكلة الأقاليم ، فمَنْ هم الجنجويد ؟ وما هو أصل هذه الكلمة ؟ أسئلة الإجابة عنها توضح الكثير من الغموض الذى يحيط بهم ، والذى جعلهم أشبه بالأسطورة .

فعن الأصل الذى يعود إليه جماعة الجنجويد تشير معظم التقارير أنهم مجموعة من العرب الرُّحَّل الذين يعيشون فى دارفور ، ويتخذون من مهنة قطع الطريق عملاً يتكسبون منه . وأنهم يقومون بعملية تطهير عرقى لصالح حكومة الخرطوم . هذه هى أكثر المعلومات عن الجنجويد . وهناك من يعود بهم إلى قبائل إفريقية ودليلهم فى ذلك كلمة جنجويد التى تطلق على كل من يقوم بقطع الطريق ، وأعمال السطو . وأن هذه الكلمة غير عربية .

أما عن أصل كلمة جنجويد فقد اختلف عليها أيضًا ، فالبعض يرى أن معناها جن يركب جوادًا . ومنهم من يرى أن معناها الرجل الذى يحمل مدفعًا رشاشًا ويركب جوادًا أو جملاً . وعند تحليل الكلمة نجد أن التفسير الثانى هو الأقرب إلى الصحة . وهذا دلالة على أنهم عبارة عن قبائل عربية وإفريقية رُحَّل ويرتدى الجنجويد ملابس شبه عسكرية ، كما يقومون بتعليق شارة على صدورهم عبارة عن صورة فارس يركب جوادًا .

وقد اختُلف فى عدد الجنجويد ، فطبقًا لتقديرات حركة تحرير السودان . يبلغ عددهم من عشرين إلى ثلاثين ألفًا . كما يقول تقرير هذه الجبهة أنه يوجد بجوار الجنجويد جماعات

عربية رُحَّل من تشاد وموريتانيا تحارب معهم . كما يضيف التقرير أن الحكومة السودانية حاولت توطين عشرة آلاف منهم فى دارفور . ولا يمكن الركون إلى صحة هذا التقرير ؛ لأنه صادر من جماعة مسئولة أيضًا عن تدهور الأوضاع فى الإقليم .

وقد بدأ ظهور جماعة الجنجويد بعد موجة الجفاف التى ضربت إقليم دارفور فى الثمانينات من القرن العشرين ، وكان من الطبيعى نتيجة هذه الموجة نزوح الآلاف من القبائل الرعوية إلى منطقة القبائل التى تعمل بالزراعة وما ترتب على ذلك من احتكاك دائم . وقد شهدت هذه الفترة أول هجوم مسلح على بنك فى مدينة نيالا جنوب دارفور ١٩٨٦م .

وبعد هذه الحادثة توسعت ظاهرة قطع الطريق ، والقيام بأعمال السلب والنهب ، والذى ساعد على استفحال هذه الظاهرة فقر الإقليم فى الموارد الطبيعية بالإضافة لانشغال الحكومة بمحاربة المتمردين فى الجنوب ، بالإضافة للاضطرابات الحدودية .

أما التقرير الصادر عن منظمة (هيومان رايتس ووتش) فيعود بقصة ظهور الجنجويد إلى فترة حكم الرئيس / جعفر النميرى ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٥م . حيث قام بتجنيد القبائل الرُّحَّل من قبيلة الرزيقات ، والمسيرية فى جنوب دارفور وكردفان لمواجهة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرانق . ويقول التقرير أن هؤلاء الجنجويد قد انضموا إلى المليشيات الحكومية فى عهد الرئيس عمر البشير عام ١٩٨٩م .

وأيًّا كان مضمون هذه التقارير ، فهى تبعث على الشك لصدورها من جهات أجنبية لها مصالح فى تقسيم السودان إلى فئات ، وأحزاب متناحرة . وتدخل ضمن إطار محاولة إعادة رسم خريطة المنطقة طبقًا لآليات النظام العالمى الجديد .

وأيًّا كان توجُّه مجموعات الجنجويد السياسى فهم لا يختلفون كثيرًا عن أطراف النزاع ، حيث إن الكل لا يعتمد على الأسلوب الذاتى فى المقاومة ، فجماعتا التمرد فى

الإقليم يلجئون للعالم الخارجى ، للحصول على مكاسب ضد الحكومة ، ولو على حساب كرامة واستقلال السودان .

حكومة السودان :

بدأت أزمة دارفور تأخذ ملامحها فى عهد حكومة الإنقاذ الوطنى ، والتى أتت للحكم عقب انقلاب ضد حكومة الصادق المهدى .

وقد تبنت حكومة السودان التوجه الإسلامى ، نتيجة لتأثير حسن الترابى زعيم حزب المؤتمر الشعبى ، ثم انقلبت عليه . وحددت إقامة حسن الترابى .

٢ ـ تطور الصراع فى دارفور

لا حربَ بدون سلاح . قول بديهى ينطبق على إقليم دارفور ، فوجود السلاح بكثرة فى الإقليم كان سببًا فى اشتعال نار الصراع ، والتى لم تنطفئ حتى الآن ، وقصة السلاح فى دارفور قصة جديرة بالتحليل وتوضح أن الأزمة لم تبدأ من فراغ ، والآن نحاول أن نفتش سويًا على مصادر السلاح فى دارفور .

السبب الرئيسى فى وصول كميات كبيرة من الأسلحة فى إقليم دارفور هو قيام الحرب الأهلية فى تشاد ، والحرب التشادية الليبية والتى نتج عنها تسرب كمية كبيرة من الأسلحة للإقليم . وسبب آخر لتوافر الأسلحة فى الإقليم . قيام حكومة الصادق المهدى بإمداد القبائل العربية بالأسلحة لمواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرانق ، والتى كانت تقوم بالهجوم على غرب السودان كوسيلة للضغط على الحكومة ، وتحقيق مكاسب سياسية .

والسلاح ليس المتهم الوحيد فى تفجر الصراع فى دارفور ، وإنما توافرت أسباب أخرى فى تفجر الصراع ، وهى ضعف الحكومة المركزية فى الخرطوم الذى كان نتيجة

للصراع مع الجنوب وما أدى إليه من تدهور فى البنية التحتية والفوقية . والصراع الدائر بين الأحزاب السياسية واستخدامها أوراق ضغط على الحكومة .

ويقف أيضًا فى قفص الاتهام فى تردى الأحداث فى دارفور حزب المؤتمر الشعبى بزعامة حسن الترابى ، والذى اتهمته الحكومة السودانية بأنه المحرض على الفتنة فى درافور كمحاولة منه لإحراج النظام فى الخرطوم والذى انقلب عليه .

واتهامات الحكومة السودانية لحسن الترابى وحزبه هو تأييده المستمر لحركة التمرد فى دارفور وهى جماعة العدل والمساواة والتى كان مؤسسها أحد أقطاب حزب المؤتمر .

والأسباب التى جعلت الترابى يلجأ لهذا الأسلوب هو محاولة كسب التعاطف معه بعد تنكُّر جبهة الإنقاذ له ، ولأنه يريد أن يظهر أمام العالم أنه تخلى عن أفكاره المتشددة بسبب مناهضة الغرب للحركات الإسلامية .

انفجار الصراع :

بدأ الصراع فى دارفور عندما جمعت حركتا التمرد : العدل والمساواة ، وحركة تحرير السودان مراكز عسكرية هى حامية قولو فى جبال مَرَة ، والهجوم على مراكز الجيش فى الفاشر عاصمة دارفور . وقامت بتدمير المستشفى ، ونهبوا السوق . وقتلوا حوالى سبعة عشر شخصًا .

وقد بدأت حركات التمرد تتهم ميلشيا الجنجويد بارتكاب المذابح ، وتتهمهم بارتكاب مجازر وعملية تطهير عرقى ضد السكان ، رغم أن حركة العدل والمساواة ، وحركة تحرير السودان هم الذين بدأوا الهجوم على معسكرات الجيش ، وأشعلوا نار الفتنة فى الإقليم الآمن .

وقد اختلفت وجهات النظر حول الصراع القائم فى دارفور ما بين أنه صراع بين قبائل رعوية ، وقبائل مزارعين يسبب النزاع على الموارد الشحيحة فى الإقليم . ووجهة نظر

أخرى تقول : إن الصراع عبارة عن صراع بين غرب السودان ذى الأصول الإفريقية ، وبين شماله ذى الأصول العربية . ووجهة نظر أخرى تقول أيضًا أنه صراع ضد الوجود العربى فى دارفور .

والحقيقة التى يجب مراعاتها أن طبيعة الإقليم نفسه ساعدت على اشتداد الصراع فقلَّة مصادر المياه ، وانتشار نظام القبيلة عاملان رئيسيان فى اشتداد حِدَّة الصراع . وكانت مثل هذه الصراعات تُحَلُّ عرفيًا . دون أى تدخل من السلطة المركزية . ومن أمثلة هذه الصدامات الصدام بين قبائل الزغاوة مع أولاد زيد فى منطقة كورنوى فى دار غالا .

وقد كان للحكومة السودانية وكما جاء على لسان وزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل خياران ، وهما : أن تترك المتمردين ، ويستفحل الأمر . أو التدخل عسكريًا لحسم التمرد وهو حق طبيعى للحكومة . ولكن مجموعة التمرد لم تترك للحكومة أية فرصة للتفكير ، بل استمروا فى هجومهم والذى نتج عنه تشريد مجموعة كبيرة من السكان .

ولذلك قامت الحكومة السودانية بعدة إجراءات لاحتواء الأزمة المشتعلة فى الإقليم ، وشملت هذه الإجراءات تغييرات إدارية وقضائية ، وهو ما سنراه فى الموضوع القادم .

٢ـ إجراءات حكومة الخرطوم فى مواجهة الأزمة

شكلت الحكومة السودانية لجان تقصى الحقائق برئاسة قاضٍ من قضاة المحكمة العليا ، كما شكلت لجنة لحصر وتقدير خسائر الأطراف المتضررة . كما عقد مؤتمر كاسى فى ٩ سبتمبر . ومؤتمر الفاشر فى نفس العام ٢٠٠٣م .

كما قامت الحكومة بعدة مبادرات لإثبات حسن النوايا، فأعلنت العفو عن المسلحين، وأفرجت عن المعتقلين ، وكان من بينهم أحد قادة التمرد المسلح عبد الواحد محمد نور .

الإصلاحات الإدارية التى قامت بها الحكومة :

تم استحداث منصب جديد وهو منصب ممثل رئيس الجمهورية ، ويقيم فى إقليم دارفور ، وقد أصدر بدوره عدة قرارات منها قرار رقم (١) لعام ٢٠٠٤م . يقضى بتدريب عدد ستة عشر ألف شرطى لسد العجز فى دارفور ، وتحريك قوات بعدد كاف من إدارات الشرطة المختلفة كما قام بافتتاح مراكز للشرطة فى كافة معسكرات النازحين لتلقى الشكاوى واتخاذ الإجراءات حيالها .

وتوالى صدور القرارات لاحتواء الأزمة فى الإقليم ، فصدر قرار عام ٢٠٠٤م ويحمل رقم (٤) بانتشار القوات المسلحة والشرطة بوسط دارفور لتأمين الطرق وخطوط السكك الحديد ، وتأمين الحركة الآمنة للمواطنين . كما صدر قرار رقم (٥) ٢٠٠٤م . بتسهيل إجراءات منح تأشيرات للعاملين بالمنظمات التطوعية ، وقرار آخر بإعفاء واردات العون الإنسانى من كافة القيود والرسوم الجمركية . وقرار بتسهيل حركة العاملين بالمنظمات الإنسانية . وقرار رقم (١٥) ٢٠٠٤م . بتسهيل عمل لجنة لتقصى الحقائق فى الإقليم .

وعلى المستوى القضائى أصدر الرئيس البشير قرارًا فى ٨/ ٥/ ٢٠٠٤م . بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق قدمت تقريرها فى يناير ٢٠٠٥م ، كما شُكِّلت لجان للتحقيق فى ادعاءات جرائم الاغتصاب ، وتشكيل محكمة جنائية لمحاكمة مرتكبى الحوادث فى دارفور .

وعلى مستوى محاولة رأب الصدع بين القبائل المتحاربة ، تم عقد جلسات صلح بين القبائل بلغ عددها أربعة وعشرين جلسة للصلح ، وشملت كافة القبائل التى يشملها الإقليم .

وباستعراض جهود الحكومة السودانية ، نجد أنها بذلت محاولات كثيرة لرأب الصدع ، وحتى لا تتصاعد المشكلة ، وحتى لا تصل لحدِّ خروجها من كونها مشكلة محلية إلى مشكلة دولية .

ولكن نجح متمردو دارفور من خلال استخدام وسائل الإعلام المسموعة ، والمرئية ، والمقروءة فى كسب التعاطف العالمى ، وكانت أهم مرتكزات الحملة الدعائية هى :

١ - وجود صراع عرقى بين العرب والأفارقة .

٢ - وجود إبادة جماعية فى الإقليم .

وقد توافرت عوامل ساعدت هؤلاء المتمردين على كسب التعاطف ، فهناك أهمية السودان المركزية وتصنيفها كدولة راعية للإرهاب ، واتهام السودان بإيجاد مشاكل تؤثر على الأمن الدولى ، والمصالح الدولية .

وعلى الرغم من كل المكاسب التى حققها المتمردون فى دارفور ، نجد أنهم واصلوا عدوانهم على قوافل المساعدات الإنسانية ، بل دخلوا فى اشتباكات عسكرية مع بعضهم البعض ، وقاموا بإعدام كثير من الأهالى دون أىٍّ وجه حق .

وقد قامت الحكومة السودانية بعدة إجراءات سياسية لمنع تدهور الأوضاع فى دارفور ، فعقدت مع المتمردين اتفاقية أبشى فى سبتمبر ٢٠٠٣م برعاية تشاد . ووقَّعها عن الحكومة السودانية قائد المنطقة الغربية ، وجيش تحرير السودان ، وكافة الفصائل ، وأقر هذا المؤتمر مبدأين وهما :

١ - تهيئة الأوضاع واستتباب الأمن فى دارفور .

٢ - وقف إطلاق النار .

محادثات أبشى الثانية أكتوبر ٢٠٠٣م [١] :

جرت هذه المحادثات للمرة الثانية فى مدينة أبشى التشادية ، وأقر المجتمعون عدة مبادئ جديدة وهى :

---

(١) انظر : بيانات الحكومة السودانية .

١ - استمرار وقف إطلاق النار بين الطرفين .

٢ - الامتناع عن الأعمال التى قد تؤدى لاحتقان الموقف مثل التصريحات الإعلامية .

٣- تجديد الثقة فى اللجنة الثلاثية .

٤ - منح مهلة لجيش تحرير السودان لإحضار ملاحقه .

٥ - السماح بحرية تنقل الأفراد والممتلكات .

٦ - السماح للمنظمات الإنسانية ، والمنظمات الدولية بالدخول لدارفور .

٧- فى حالة وقوع أى خلاف يلجأ الطرفان للوسيط التشادى .

مفاوضات أديس أبابا سنة ٢٠٠٥م :

جرت هذه المفاوضات فى مدينة أديس أبابا الأثيوبية ، وحضرها من قيادات المتمردين قيادات الصف الثانى ، مما أثار استياء ممثل الاتحاد الإفريقى لحضور جماعات لا تملك سلطة اتخاذ القرار ، وطالب بحضور القيادات .

اتفاق أبوجا عام ٢٠٠٦م :

بعد سلسلة من المشاورات بدأت منذ عام ٢٠٠٤م تم التوصل لتوقيع اتفاق أبوجا ، وينص هذا الاتفاق على ترتيبات أمنية وهى :

١ - نزع سلاح الجنجويد فى ميعاد أقصاه منتصف أكتوبر ٢٠٠٦ ويُجمع الجنجويد والميليشيات المسلحة فى مناطق محددة قبل نزع سلاحهم ، وسحب الأسلحة الثقيلة .

٢ - إعطاء ضمانات أمنية محددة فى مناطق تجميع الحركات المتمردة مع فرض قيود على تحركات قوات الدفاع الشعبى وخفض عناصرها .

٣- وضع جدول زمنى لنزع أسلحة الجنجويد ، والميليشيات المسلحة قبل تجميع القوات المتمردة ، وبعد نزع سلاحها ليتأكد عناصر الأمن من قوات الاتحاد الإفريقى من أن المناطق آمنة قبل نزع السلاح .

obeikandl.com

٤ - يتعين على الحكومة السودانية معاقبة انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل الجنجويد .

ومن حيث مبدأ تقسيم السلطة يعطى الاتفاق الحركات المتمردة أرفع منصب وهو كبير مساعدى رئيس الجمهورية ، ورئيس السلطة الانتقالية . مع إجراء استفتاء شعبى فى موعد أقصاه يوليو ٢٠١٠م ، لتحديد ما إذا كانت دارفور ستصبح منطقة اتحادية أو إدارة منفردة . مع إجراء انتخابات على كافة المستويات فى موعد أقصاه يوليو ٢٠٠٩م بموجب الدستور الانتقالى .

ونص الاتفاق أيضًا على تقاسم الثروات ، وأهم البنود التى احتواها فى هذا المجال :

١ -إنشاء صندوق لإعمار دارفور .

٢ - تدفع الحكومة السودانية مبلغ ثلاثمائة مليون دولار ، ثم مائتى مليون دولار سنويًا خلال سنتين .

٣- يلزم الاتفاق المجموعة الدولية لعقد مؤتمر الدول المانحة لإنشاء صناديق إضافية من أجل دارفور .

٤ - قيام لجنة للتعاون مع الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والمهجَّرين للعودة إلى منازلهم .

٥ - تشكيل لجنة للتعويض .

وقد أصدر الرئيس عمر البشير عدة قرارات لتنفيذ اتفاق أبوجا ، ووضعه موضع التنفيذ ، تم تعيين رئيس حركة تحرير السودان (أركو مناوى) كبيرًا لمساعدى رئيس الجمهورية . ورئيسًا للسلطة الانتقالية فى دارفور .

أما عن موقف الجماعات المتمردة من الاتفاق ، فقد امتنع عن التوقيع جماعة العدل والمساواة ووقَّع بعض فصائل حركة تحرير السودان على الاتفاقية ، بينما امتنعت بقية الفصائل عن التوقيع مما ترتب عليه نتائج ، وهى حدوث انقسّامات فى أكبر حركات التمرد فى دارفور .

خطوات الحكومة السودانية العملية لتنفيذ اتفاقية أبوجا :

قام السودان بعدة إجراءات عملية لوضع اتفاق أبوجا موضع التنفيذ ، فقد أصدر الرئيس البشير قرارًا بإنشاء غرفة عمليات لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وحركة تحرير السودان . وفى ١١/ ٥/ ٢٠٠٦م . أجاز مجلس الولايات قرارًا حول الاتفاق ، كما أصدر بيانًا يؤيد الاتفاق .

وقد أعلنت حكومة ولايات شمال دارفور بدء العمل رسميًا فى تنفيذ اتفاقية دارفور . وذلك بالمشاركة مع بعثتى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى ، وأعلنت حكومة الولايات هذا القرار بعد إجماع موسع ضمَّ كلاً من اللجنة الفنية ، واللجان الخمس المعنية بتطبيق الاتفاقية .

كما أعلن فى ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٦م عن اتفاقية بين الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقى على تكوين لجان مشتركة لإنفاذ الاتفاقية . وقرر مندوب الحكومة السودانية أن اللجنة ستضم الموقِّعين على اتفاقية أبوجا ، والذين انحازوا للسلام من جماعة العدل والمساواة ، ومجموعات حركة التحرير .

وقد صدر قرار جمهورى فى ١٢/ ٦/ ٢٠٠٦م بإعلان العفو عن متمردى فصيل حركة تحرير السودان ، والذى يرأسه أركو مناوى . والذى وقَّع معاهدة اتفاق مع حكومة الوحدة الوطنية لإحلال السلام بدارفور .

كما صدر قرار جمهورى بتعيين أركو مناوى فى ٥/ ٨/ ٢٠٠٦م . فى منصب كبير مساعدى رئيس الجمهورية ، ورئيسًا للسلطة الانتقالية فى دارفور .

وفى ١/ ٧/ ٢٠٠٧م . اتفقت حكومة السودان وحركة تحرير السودان على تشكيل خمس لجان لوضع اتفاقية أبوجا موضع التنفيذ ، واللجان هى (لجنة الأمن ، لجنة السلطة ، ولجنة الحوار الدارفورى- الدارفورى ، ولجنة الثروة ، ولجنة قانونية). كما تم تشكيل لجان

فرعية تختص بتطبيق اتفاق الثروة ويشمل تعويضات اللاجئين والإعمار والتنمية ، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة إعلامية لتوحيد الخطاب السياسى .

وفى ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦م بدأت مفوضية شمال السودان بنزع سلاح المتمردين وتسريحهم ، وإعادة دمجهم . كما وافق مجلس شورى القبائل العربية ، وقيادات القبائل الإفريقية على مهام مفوضية نزع السلاح ، وأيضًا وافقوا على الأسلوب الذى ستتبعه فى مسألة جمع السلاح ، والتسريح ، وإعادة الدمج بولايات دارفور .

أما على مستوى الحوار الدارفورى - الدارفورى فقد بدأت الحكومة فى ١٨/ ٨/ ٢٠٠٦م بعقد لقاءات مكثفة لملتقى الحوار . وقد أجمع أهل دارفور على المؤتمر . وفى نفس الإطار وصل للخرطوم فى ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م مفوضى مجلسى السلم والأمن الإفريقى بصحبة رئيس مفوضية الحوار الدارفورى / الدارفورى . وكان هدف الزيارة التحضير لمؤتمر الحوار الدارفورى / الدارفورى .

وقد صدرت عدة مراسيم من رئيس الجمهورية لتشكيل السلطة الانتقالية فى دارفور، فقد صدر فى ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٦م مرسوم بتشكيل لجنة خاصة لترسيم الحدود الشمالية لدارفور تنفيذًا لاتفاقية أبوجا ، وكان تشكيل اللجنة على النحو الآتى : ممثل وزارة الحكم الاتحادى رئيسًا . وتتكون من ممثل وزارة الداخلية ، وممثل لوزارة الدفاع ، وممثل لوزارة العدل ، ممثلان لحركة جيش تحرير السودان ، ممثل لحركة العدل والمساواة ، ممثل لولاية شمال دارفور ، وممثل الولاية الشمالية ، وممثل اهيئة القومية للمساحة بصفته مقررًا .

كما صدر مرسوم بإنشاء لجنة لإعادة التأهيل والتوفيق فى دارفور ، ومرسوم بإنشاء صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية . كما أصدر مرسومان آخران بإنشاء لجنة للتعويضات . والمرسوم الثانى بإنشاء السلطة الانتقالية .

وقد جاء تكوين السلطة الانتقالية طبقًا لمرسوم رئيس الجمهورية على النحو الآتى :

١- كبير مساعدى رئيس الجمهورية رئيسًا للسلطة الانتقالية .

٢- رؤساء ولايات دارفور الثلاث مناوبين .

٣- رئيس لجنة دارفور لإعادة التأهيل والتوطين .

٤- رئيس صندوق دارفور للإعمار والتنمية .

٥- رئيس مفوضية أراضى دارفور لإعادة الترتيبات الأمنية .

٦- رئيس مجلس دارفور للسلم والمصالحة .

وفى ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦م تم توقيع اتفاق طرابلس بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان بالعاصمة الليبية طرابلس . وكان من أهم بنود الاتفاقية الالتزام بكل القرارات والاتفاقيات الموقعة . والالتزام بأحكام اتفاقيتى أبوجا وإنجمينا .

كما شدد الطرفان على رغبتهما فى إحلال السلام الشامل ، والعادل ، وإعادة إعمار ما خربته الحرب . كما اتفق الطرفان على زيادة مبلغ التعويضات إلى مائة مليون دولار ، وأن يتم التعويض على أساس الأُسر بعد حصرها ، والعمل على تأمين مناطق عودة اللاجئين ، والنازحين وتسهيل عودتهم ، والعمل أيضًا على ضبط السلاح ، مع بقاء الحركة فى مواقعها لحين استكمال الترتيبات الأمنية .

وتم فى يوم ١٦/ ١/ ٢٠٠٧م توقيع بروتوكول بين الحكومة وحركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة . ونص البروتوكول على استخدام أسلوب الحوار لحل القضايا المختلف عليها .

وفى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٧م . تمت الموافقة على دعم إنشاء صندوق الإعمار بمبلغ حوالى مائتى مليون دولار فى ميزانية عام ٢٠٠٧م . وأوجه بنود صرف هذا المبلغ هو استكمال البنى التحتية فى الإقليم .

وفى ١/ ٢/ ٢٠٠٧م . تم التوقيع على بروتوكول موحد . وأهم ما جاء فى هذا البروتوكول أن مصلحة الوطن أولاً . وقضية سلام دارفور بعده . كما اتفقت الأطراف على أن الصراع المسلح لا يحسم قضايا الخلاف السياسى .

كما أكدت الأطراف أن قضية دارفور لها أبعاد سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، ومحلية ، وإقليمية ، ودولية ينبغى مراعاة ذلك كله من خلال الاتفاق .

كما وافقت جميع الحركات على وحدة الحركات المسلحة ، حفاظًا عليها من الانقسام ومخاطر الاختراقات ، كما وافقوا على نبذ فكرة القبلية ، والعصبية ، كما وافقوا على إعادة الثقة مع حكومة الوحدة الوطنية .

جهود القوى السودانية لحل مشكلة دارفور

كان لجهود القوى السودانية بجوار مجهودات الحكومة السودانية أثر كبير فى محاولة التوصل لعلاج أزمة دارفور . وأهم هذه القوى هى :

١ـ مبادرة الحزب الاتحادى الديمقراطى :

قام رئيس الحزب (زين العابدين الهندى) فى أغسطس ٢٠٠٤م بتوجيه نداء ناشد فيه حاملى السلاح فى دارفور بمحاولة تجنيب البلاد من خطر التدخل الأجنبى فى شئون السودان .

كما قام باتخاذ خطوات لتحقيق السلام منها عرضه بلقاء المتمردين . وقيام الحزب بالاتصال ببعض القيادات العربية لمحاولة توضيح أبعاد المشكلة لهم ، كما عقد سلسلة من اللقاءات مع القيادات الاتحادية فى ولايات دارفور وأبلغهم بجملة من القرارات .

٢ـ مبادرة الحركة الشعبية لتحرير السودان :

فى يوم ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥م أعلن المستشار السياسى لجون قرنق ، محمد يوسف أحمد المصطفى بأن الحركة الشعبية لديها مبادرة لحل أزمة دارفور ، ولكن هذه الخطة لم يتم طرحها حتى الآن .

٣ ـ لجنة مبادرة دارفور :

ضمت هذه اللجنة الشفيع أحمد ، أمين الشئون السياسية بالحزب الحاكم ، والفريق إبراهيم سليمان والى شمال دارفور . والدكتور يحى محمد محمود رئيس لجنة مبادرة مواطنى دارفور ، وصديق آدم عبد الله . ومجموعة أخرى قاموا بمساعٍ فى الدول العربية . نتج عنها موافقة المتمردين على الحوار مع الحكومة ، وإدارة حوار سياسى من أجل حل الأزمة .

٤ ـ مبادرات حزب الأمة :

قام الحزب بدعوة جميع القوى لعقد لقاء جامع من أجل دارفور ، كما قدم مبادرة لعلاج الأزمة . وخرج ذلك اللقاء بتكوين لجنة قومية . كما قدم الحزب مبادرة متكاملة فى ١ ديسمبر ٢٠٠٣م . لكل القوى السياسية بما فيها الحكومة ، ثم قام بإصدار نداء دارفور .

قدم مشروعًا للحل أسماه خريطة الطريق للحل السياسى الوطنى ، وحل أزمة دارفور . ودعت المبادرة لعقد مؤتمر لأهل دارفور ، تشارك فيه كل القوى السياسية والحزبية بما فيها الحركات المتمردة . وبحضور ممثلين للقوى السياسية السودانية ، والاتحاد الإفريقى ، وجامعة الدول العربية ، والأمم المتحدة كمراقبين . كما دعا للقيام بالتحقيق فيما حدث فى الإقليم ، وتحديد الأضرار الناتجة عن الأحداث ، والتعويض عنها .

٥ـ مبادرة الحزب الاتحادى :

طرح الحزب مبادرة لمعالجة أزمة دارفور ، وقُدِّمت هذه المبادرة أثناء انعقاد ملتقى أبناء دارفور فى طرابلس .

٦ـ مبادرة ملتقى أبناء دارفور :

اجتمع فى ليبيا ممثلو أبناء دارفور من حركة العدل والمساواة . وحركة تحرير السودان. وممثلين عن الإدارة الأهلية ونواب برلمانيين ، وقيادات سياسية وحزبية . كما حضره ممثلون عن أبناء دارفور فى الخارج . سواء فى البلاد العربية أو أوروبا . وقدم المؤتمر أوراق عمل أعدها أبناء دارفور بالداخل والمهجر حول أزمة دارفور .

٧ـ وثيقة القوى الوطنية لمعالجة أزمة دارفور :

خرجت هذه الوثيقة من حزب الأمة القـومى يـوم ٩/ ١١/ ٢٠٠٥م . وقـد أقـرت الوثيقة بالحفاظ على وحدة السودان ، وسلامة أراضيه ، وسيادة شعبه .

واقترحت الوثيقة أن حل المشكلة يكمن فى جملة من المبادئ وهى : صيانة الحقـوق ، وسيادة حكم القانون ، وإقامة حكم لا مركزى يراعى التعددية والعمل على توحيـد أبنـاء دارفور والحركات المسلحة .

كما أكدت الوثيقة أن أزمة دارفور سياسية . ويمكن حلها عن طريـق التفـاوض مـع حاملى السلاح فى دارفور . واعتبار دارفور إقليمًا موحدًا طبقًا لحدود ١/ ١/ ١٩٥٦م متعدد الولايات ، يتمتع بحقه فى السلطة والثروة . كما أكدت الوثيقة على الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية وخصوصًا قرار رقم (١٥٩٠-١٥٩١-١٥٩٣) .

٨ـ الإعلان السياسى لقيادات أبناء دارفور :

فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م . اجتمعت نخبة من أبناء ولايـات دارفـور ، وذلـك لوضـع أساليب وأفكار حول تطوير الحوار العميق الذى دار خلال الأنشطة المكثفة التى قامت بها لجنة التنسيق فى الولايات بغرض وحدة الصف والعمل على توحيد كلمة أبناء دارفور .

٩ـ المؤتمر الجامع لأبناء دارفور :

انعقد فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥م بمدينة الفاشر وحضر أكثر من ألفى مشارك ، وحضر الجلسات ١٢١١ عضوًا من جملة ١٣٠٠ عضو .

وكانت محاور جلسات المؤتمر تدور حول : المحور الاقتصادى . والمحـور السياسـى والمحور الاجتماعى . والمحور الإنسانى . وأصدر المـؤتمر بيانـه النهـائى ودعـا إلى ضرورة وقف إطلاق النار بين كافة الأطراف . وحماية المواطنين وممتلكـاتهم . وجمـع السـلاح مـن كافة الأطراف الغير نظامية . وتعويض أصحابها ماديًّا .

كما دعا المؤتمر لمشاركة أبناء دارفور فى رئاسة الجمهورية ، والوزارات السيادية ، والاقتصادية للحكومة الاتحادية . وضرورة مشاركة أبناء دارفور فى قيادة كافة مستويات الخدمة المدنية والمؤسسات الاقتصادية والمالية . وكل المؤسسات العامة .

١٠ـ مبادرة النائب الأول لرئيس الجمهورية :

فى ٥/ ٢/ ٢٠٠٧م . أعلن الفريق / سلفا كيرميارويت النائب الأول لرئيس الجمهورية مبادرة للسلام فى دارفور ترتكز على المصالحة الشاملة لأبناء الإقليم . داعيًا زعماء القبائل ورموز دارفور لتكثيف اتصالاتهم من أجل إنجاح مبادرته .

١١ـ الورقة التوفيقية لولايات دارفور :

أكد أمين بنافى رئيس الوفد الشعبى لولايات دارفور فى ١٧/ ٢/ ٢٠٠٦م أن الوفد قدم ورقة لأطراف التفاوض فى أبوجا تمثل رؤيته لحل النزاع فى دارفور بعد أن قام بالاطلاع على أطروحات الحكومة والجماعات المتمردة .

وقدم ورقته أثناء المؤتمر الصحفى والذى عُقِد فى أبوجا ، واقترحت الورقة منح دارفور منصب مساعد رئيس الجمهورية بمهام وصلاحيات وأسبقيات محددة .

وقد أشار إلى أن الحكومة وافقت على مقترحات الوفد الشعبى فى هذا الأمر مع التحفظ على بعض الصلاحيات ، كما أكد أن الورقة غير ملزمة معربًا عن أمله فى أن تساعد فى تقريب وجهات النظر .

المساعى الإقليمية لحل الأزمة

بجوار المساعى المحلية لحل الأزمة قامت الأطراف الإقليمية بجهود لحل الأزمة ، وهذه الأطراف هى :

١ـ نيجيريا :

قامت نيجيريا بجهود بمشاركة مصر وليبيا وتشاد لحل أزمة دارفور وتجنيب السودان خطر التدخل الأجنبى ، أما الأطروحات التى قدَّمتها نيجيريا فهى إما تدويل القضية

وتدخُّل المجتمع الدولى ليكون هو الفاعل فى الحل . وإما تفعيل الدور الإقليمى وإعطاء الدول الأفريقية ، والمتأثرة بالصراع مباشرة زمام المبادرة . وقد حضر القمة الرئيس المصرى/ حسنى مبارك ، والرئيس الليبى/ معمر القذافى ، والرئيس النيجيرى/ أبا سانجو . بالإضافة إلى رئيس تشاد ، وقد نتج عن المساعى النيجيرية توقيع اتفاقية أبوجا مايو ٢٠٠٦م .

٢- المساعى الليبية :

ركزت ليبيا جهودها فى علاج الأزمة بالأساليب الآتية :

١- دفع مسيرة الاتحاد الإفريقى .

٢- المساهمة فى تسوية الصراعات الإفريقية .

ولذلك عُقِدت فى ليبيا قمة خماسية عام ٢٠٠٤م لمناقشة الأزمة ، وحضرها قادة كلٍّ من مصر ، تشاد ، نيجيريا . لإعطاء دفعة للقوى المتصارعة ، لأجل إيجاد حل سلمى فى الإقليم وأكد زعماء القمة على الآتى :

١- تنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقى .

٢- تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاص بتحسين الأحوال الأمنية والإنسانية فى دارفور .

٣- اتفق القادة على وضع آلية لتنفيذ بيان طرابلس الخاص بدارفور .

٤- تشكيل لجنة خماسية لمتابعة المفاوضات .

كما عقد مسئولون ليبيون لقاءات مع قادة حركات التمرد . وانعقد فى مايو ٢٠٠٥م ملتقى قيادات الإدارة الأهلية بدارفور فى طرابلس ، كما طالبت القيادات بتحويل المفاوضات من أبوجا إلى طرابلس بإشراف الرئيس الليبى .

وتم عقد القمة السداسية فى طرابلس أواخر مايو ٢٠٠٥م بمشاركة مصر ، السودان ، تشاد ، ليبيا ، نيجيريا ، الجابون . كما توجهت الجهود الليبية لتوقيع برتوكول سياسى فى ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦م لتنفيذ اتفاقية أبوجا .

٣ـ المساعى المصرية :

تعاملت مصر مع أزمة دارفور منذ البداية على أنها مشكلة داخلية يجب أن تحلها الحكومة السودانية بمفردها ، ولكن مع ازدياد الضغوط الدولية على السودان قامت مصر بدور كبير من أجل تجنيب السودان خطر التدخل الخارجى ، لذلك عقدت مصر العديد من اللقاءات الثنائية بين البلدين ، كما شاركت مصر فى القمة التى عُقِدت فى أكتوبر ٢٠٠٤م . والتى بحثت نتائج قرار مجلس الأمن الدولى بشأن محاكمة المشتبه بهم فى أزمة دارفور .

كما دعت مصر فى ٣ أبريل ٢٠٠٥م لعقد قمة خماسية لاحتواء أزمة دارفور وإتاحة الفرصة للاتحاد الإفريقى للقيام بدور بتعزيز من المجتمع الدولى .

٤ـ تشاد :

دعت تشاد فى سبتمبر ٢٠٠٣م لعقد مؤتمر مفاوضات فى مدينة أبشى ، وبعد ذلك تعددت اللقاءات وعُقِدت مفاوضات ثانية فى أبشى إلى أن انتقلت إلى أبوجا .

وبعد هذه الجهود المحلية والإقليمية فى سبيل إيجاد حل للأزمة التشادية . ظل الوضع معلقًا فى دارفور ، مما أتاح فرصة للتدخل من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، وهو ما سنراه فى الفصل الثالث .

★★★

obeikandi.com